

Final Project 1

Code: MGM 496-PMG496

Project Template

Faculty of Management
Midocean University

دور إدارة المخاطر المالية في تعزيز كفاءة الاستثمار: دراسة ميدانية على شركات القطاع المالي السعودي

أسم الطالب

عبدالله سمير ابو هبره

رقم الطالب الجامعي: ٢٢٢٠٠٢٠١٢

مشروع تخرج- ١

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبدالرحيم نادر

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

التاريخ- الفصل الدراسي

جدول المحتويات

٣	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....	١
٤	المقدمة:.....	١.١
٥	مشكلة الدراسة.....	١.٢
٦	1.2.1. افجوات على المستوى النظري.....	
٦	1.2.2. افجوات على المستوى التطبيقي.....	
٧	أهمية الدراسة.....	١.٣
٧	1.3.1. على المستوى النظري:.....	
٨	1.3.2. على المستوى التطبيقي:.....	
٩	1.2. أسئلة الدراسة.....	
٩	السؤال الرئيسي:.....	
٩	الأسئلة الفرعية:.....	
٩	1.3. أهداف الدراسة.....	
٩	الهدف الرئيسي:.....	
٩	الأهداف الفرعية:.....	
١٠	1.4. فرضيات الدراسة.....	
١٠	الفرضية الرئيسية:.....	
١٠	الفرضيات الفرعية:.....	
١١	1.5. نموذج الدراسة.....	
١١	1.6. منهجية الدراسة.....	
١١	أولاً: منهج الدراسة.....	
١٢	ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة.....	
١٢	ثالثاً: مصادر جمع البيانات.....	
١٢	رابعاً: أداة الدراسة.....	
١٣	خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة.....	
١٣	سادساً: حدود الدراسة.....	

- ١٤1.7. الدراسة الميدانية
- ١٥1.8. مخطط جانث المشروع المقترح

١. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

١.١ المقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات متسارعة وتقلبات حادة في الأسواق المالية، فرضت على المؤسسات المالية تبني منهجيات أكثر تطوراً في التعامل مع المخاطر التي تحيط ببيئة أعمالها. وقد أصبحت إدارة المخاطر المالية ركيزة أساسية في منظومة الحوكمة المؤسسية، إذ لم تعد مجرد وظيفة رقابية تقليدية بل تحولت إلى أداة استراتيجية تُمكن الشركات من حماية أصولها وتعظيم عوائدها الاستثمارية في آنٍ واحد. وتتعدد أوجه المخاطر المالية التي تواجه شركات القطاع المالي بين مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر السوق والتشغيل، مما يستوجب وجود أطر متكاملة لتحديد هذه المخاطر وقياسها والتعامل معها بكفاءة عالية (الصائغ والحربي، ٢٠٢٢).

وفي سياق المملكة العربية السعودية، تكتسب إدارة المخاطر المالية بُعداً خاصاً في ظل ما تشهده المملكة من تحولات اقتصادية كبرى ضمن رؤية ٢٠٣٠، التي استهدفت تنويع مصادر الدخل الوطني وتطوير القطاع المالي ليصبح أكثر انفتاحاً وجاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية. وقد رافق ذلك نمو ملحوظ في حجم السوق المالية السعودية "تداول" وتزايد أعداد الشركات المدرجة وتنوع أدواتها الاستثمارية، الأمر الذي رفع من مستوى التعقيد في بيئة المخاطر التي تواجه شركات القطاع المالي بما فيها البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار (القرمازي والشمرواني، ٢٠٢٢).

وتُعدّ كفاءة الاستثمار من المفاهيم المحورية التي تربط بين جودة القرارات الاستثمارية والأداء المالي للمؤسسات، حيث تعني قدرة الشركة على توجيه مواردها المالية نحو المشاريع التي تحقق أعلى عائد ممكن مع أدنى مستوى من المخاطر. وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن الشركات التي تتبنى أنظمة فعالة لإدارة المخاطر تتمتع بقدرة أعلى على تحسين كفاءتها الاستثمارية، وذلك من خلال تقليل حالة عدم اليقين المحيطة بالقرارات الاستثمارية وتوفير معلومات أكثر دقة لصانعي القرار. (Erin & Bamigboye, 2023) كما أن الإفصاح الفعال عن المخاطر وآليات إدارتها يُعزز من ثقة المستثمرين ويُخفض من تكلفة رأس المال، مما ينعكس إيجاباً على كفاءة تخصيص الموارد الاستثمارية. (Al-Dubai & Abdelhalim, 2021)

ومن جهة أخرى، أكدت البحوث المعاصرة أن إدارة مخاطر الائتمان والسيولة تلعب دوراً محورياً في تحديد مستوى الأداء المالي للبنوك السعودية، حيث إن الإخفاق في إدارة هذه المخاطر يؤدي إلى تآكل الأرباح وتراجع مؤشرات الربحية والملاءة المالية (عبيد، ٢٠٢٣). كذلك فإن المخاطر الاستثمارية المرتبطة بتقلبات السوق تؤثر سلباً في أداء الصناديق الاستثمارية وقدرتها على تعزيز كفاءة السوق المالي السعودي (البشير وحسن، 2025). وقد أوضحت دراسات أخرى أن حجم البنك ومستوى ودائعه ونسب التمويل إلى الودائع تُعدّ من العوامل الحاسمة في تشكيل العلاقة بين ممارسات إدارة المخاطر والأداء المالي لشركات القطاع المالي السعودي. (Ben-Ahmed, 2023) وفي الإطار ذاته، أشارت الأدبيات إلى أن مخاطر السيولة تمارس تأثيراً سلبياً معنوياً على الأداء المالي للبنوك السعودية، مما يؤكد الحاجة الماسة إلى تطوير آليات إدارة السيولة كمدخل لتعزيز كفاءة الاستثمار. (Hacini et al., 2021)

وفي ضوء ما سبق، تأتي هذه الدراسة لتستكشف العلاقة بين إدارة المخاطر المالية بأبعادها المختلفة وكفاءة الاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي، سعياً إلى تقديم إطار تحليلي متكامل يُسهم في فهم الآليات التي من خلالها تؤثر ممارسات إدارة المخاطر في جودة القرارات الاستثمارية، وبما يخدم تطوير الأداء المالي لهذه الشركات في ظل بيئة اقتصادية متغيرة ومتطلبات تنظيمية متزايدة.

١.٢. مشكلة الدراسة

على الرغم من الاهتمام المتزايد بإدارة المخاطر المالية في شركات القطاع المالي السعودي، وما شهدته المملكة من إصلاحات تنظيمية واسعة في إطار رؤية ٢٠٣٠ لتعزيز بيئة الاستثمار وتطوير السوق المالية، إلا أن العلاقة بين ممارسات إدارة المخاطر المالية وكفاءة الاستثمار لا تزال تحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل المعمق. فالمتتبع للأدبيات الأكاديمية والممارسات الفعلية يلاحظ وجود فجوات متعددة على المستويين النظري والتطبيقي تُبرر الحاجة إلى إجراء هذه الدراسة.

1.2.1. فجوات على المستوى النظري

تكشف مراجعة الأدبيات السابقة عن عدة فجوات نظرية تستدعي المعالجة البحثية. فمن ناحية أولى، ركزت غالبية الدراسات العربية والأجنبية على دراسة العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي بشكل عام، دون التعمق في الآلية التي تؤثر من خلالها إدارة المخاطر في كفاءة الاستثمار تحديداً. فقد تناولت دراسة الصائغ والحربي (٢٠٢٢) أثر الإفصاح عن المخاطر على مؤشرات الربحية والسيولة في البنوك السعودية، بينما بحثت دراسة القرمازي والشمrani (٢٠٢٢) في أثر إدارة المخاطر المالية على القيمة السوقية للشركات السعودية، إلا أن كلتا الدراستين لم تتناولوا مفهوم كفاءة الاستثمار كمتغير مستقل بالدراسة والتحليل. ومن ناحية ثانية، اعتمدت كثير من الدراسات السابقة على قياس إدارة المخاطر من بُعد واحد كمخاطر الائتمان أو السيولة فحسب، كما في دراسة عبيد (٢٠٢٣) التي ركزت على مخاطر الائتمان، ودراسة (Hacini et al. (2021 التي اقتصرَت على مخاطر السيولة، في حين أن كفاءة الاستثمار تتأثر بمنظومة متكاملة من المخاطر تشمل مخاطر السوق والتشغيل والائتمان والسيولة مجتمعة. ومن ناحية ثالثة، يُلاحظ ندرة في الأطر النظرية التي تربط بين إدارة المخاطر المؤسسية الشاملة وكفاءة الاستثمار في سياق الأسواق الناشئة عموماً والسوق السعودي خصوصاً، إذ أن دراسة (Erin and Bamigboye (2023 التي تناولت هذه العلاقة طُبقت في السياق الأسترالي، وهو ما يختلف جوهرياً عن خصائص السوق السعودي من حيث البيئة التنظيمية وهيكل الملكية وطبيعة المخاطر.

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي

على الصعيد التطبيقي، تبرز عدة فجوات تُعمّق من مشكلة الدراسة. فعلى المستوى الأول، تعاني بعض شركات القطاع المالي السعودي من تفاوت واضح في مستوى نضج أنظمة إدارة المخاطر المطبقة لديها، حيث أشارت دراسة (Al-Dubai and Abdelhalim (2021 إلى وجود تباين كبير في مستويات الإفصاح عن المخاطر وإدارتها بين الشركات السعودية المدرجة، وأن كثيراً من هذه الشركات لا تزال تُركز على الشكل أكثر من المضمون في ممارسات الإفصاح عن المخاطر. وعلى المستوى الثاني، كشفت الممارسات الفعلية عن وجود حالات من عدم الكفاءة الاستثمارية في بعض شركات القطاع المالي، سواء على شكل إفراط في الاستثمار أو قصور فيه، مما يشير إلى خلل في آليات ربط إدارة المخاطر بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية. وعلى المستوى

الثالث، أظهرت دراسة (Ben-Ahmed 2023) أن بعض المتغيرات المرتبطة بإدارة المخاطر كنسب التمويل والإنفاق الرأسمالي قد تؤثر سلباً في أداء البنوك السعودية، مما يُشير إلى أن العلاقة بين إدارة المخاطر وكفاءة الاستثمار ليست خطية بالضرورة وتحتاج إلى دراسة ميدانية معمّقة تستكشف طبيعتها الحقيقية. وعلى المستوى الرابع، أوضحت دراسة البشير وحسن (٢٠٢٥) أن المخاطر الاستثمارية المرتبطة بتقلبات السوق السعودي تؤثر سلباً في كفاءة الصناديق الاستثمارية، لكنها لم تتناول كيف يمكن لإدارة المخاطر المالية التخفيف من هذا الأثر السلبي وتعزيز كفاءة الاستثمار.

وبناءً على ما تقدّم من فجوات نظرية وتطبيقية، تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما دور إدارة المخاطر المالية في تعزيز كفاءة الاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي؟

١.٣. أهمية الدراسة

1.3.1. على المستوى النظري:

- سد الفجوة المعرفية القائمة في الأدبيات العربية فيما يتعلق بالعلاقة المباشرة بين إدارة المخاطر المالية وكفاءة الاستثمار، حيث إن معظم الدراسات السابقة ركّزت على العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي دون التطرق لمفهوم كفاءة الاستثمار بوصفه متغيراً مستقلاً.
- تقديم إطار نظري تكاملي يربط بين أبعاد إدارة المخاطر المالية المتعددة (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) وكفاءة الاستثمار، بدلاً من التناول الجزئي الذي اقتصر عليه كثير من الدراسات السابقة.
- إثراء الأدبيات المتعلقة بالأسواق الناشئة من خلال توفير أدلة تجريبية من السوق المالي السعودي الذي يُعدّ أكبر الأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يُسهم في اختبار مدى قابلية تعميم النتائج المستخلصة من أسواق متقدمة على بيئات الأسواق الناشئة.
- المساهمة في تطوير النماذج التحليلية لقياس كفاءة الاستثمار في القطاع المالي السعودي، وتحديد المحددات الرئيسية التي تتحكم في هذه الكفاءة من منظور إدارة المخاطر.

- فتح آفاق بحثية جديدة أمام الباحثين لاستكشاف المتغيرات الوسيطة والمعدلة في العلاقة بين إدارة المخاطر المالية وكفاءة الاستثمار، كدور الحوكمة والإفصاح وحجم الشركة والهيكل التنظيمي.

1.3.2.1.3.2. على المستوى التطبيقي:

- مساعدة الإدارة العليا في شركات القطاع المالي السعودي على فهم الآليات التي يمكن من خلالها تحويل ممارسات إدارة المخاطر من وظيفة رقابية إلى أداة استراتيجية تُعزز من جودة القرارات الاستثمارية وترفع العوائد المتحققة.
- توفير توصيات عملية للجهات التنظيمية والرقابية في المملكة العربية السعودية، كالبنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية، حول سبل تطوير المتطلبات التنظيمية لإدارة المخاطر بما يُعزز كفاءة الاستثمار في القطاع المالي.
- دعم جهود تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تطوير قطاع مالي متين وكفاء قادر على جذب الاستثمارات وتوظيف الموارد بأعلى مستويات الكفاءة، من خلال تحديد أفضل الممارسات في إدارة المخاطر المرتبطة بتعزيز كفاءة الاستثمار.
- تمكين المستثمرين والمحللين الماليين من تقييم جودة أنظمة إدارة المخاطر في الشركات المالية السعودية وربطها بكفاءة قراراتها الاستثمارية، مما يُحسن من عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي.
- تقديم أدلة ميدانية حول مدى فاعلية أنظمة إدارة المخاطر المطبقة حالياً في شركات القطاع المالي السعودي، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، مما يُمكن هذه الشركات من إجراء التحسينات اللازمة لرفع كفاءتها الاستثمارية.

1.2. أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي:

ما أثر إدارة المخاطر المالية بأبعادها (إدارة مخاطر السوق، إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة، إدارة المخاطر التشغيلية) على تعزيز كفاءة الاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي؟

الأسئلة الفرعية:

١. ما أثر إدارة مخاطر السوق على تعزيز كفاءة الاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي؟
٢. ما أثر إدارة مخاطر الائتمان على تعزيز كفاءة الاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي؟
٣. ما أثر إدارة مخاطر السيولة على تعزيز كفاءة الاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي؟
٤. ما أثر إدارة المخاطر التشغيلية على تعزيز كفاءة الاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي؟

1.3. أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر إدارة المخاطر المالية بأبعادها (إدارة مخاطر السوق، إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة، إدارة المخاطر التشغيلية) على تعزيز كفاءة الاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي المدرجة في السوق المالية السعودية >

الأهداف الفرعية:

١. تحديد أثر إدارة مخاطر السوق على تعزيز كفاءة الاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي ومعرفة مدى قدرة الشركات على التحوط من تقلبات الأسعار وأسعار الصرف والفائدة.
٢. الكشف عن أثر إدارة مخاطر الائتمان على تعزيز كفاءة الاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي ومعرفة مدى فاعلية سياسات التصنيف الائتماني وتقييم الجدارة المالية للعملاء.

٣. تحليل أثر إدارة مخاطر السيولة على تعزيز كفاءة الاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي وتقييم مدى كفاية الاحتياطات النقدية والقدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة وطويلة الأجل.
٤. استكشاف أثر إدارة المخاطر التشغيلية على تعزيز كفاءة الاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي ومعرفة مدى كفاءة الأنظمة الداخلية والإجراءات الرقابية في الحد من الأخطاء والاحتيال.
٥. تقديم توصيات علمية وعملية لشركات القطاع المالي السعودي لتطوير منظومة إدارة المخاطر المالية بما يساهم في تعزيز كفاءة قراراتها الاستثمارية وتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

1.4. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة المخاطر المالية بأبعادها (إدارة مخاطر السوق، إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة، إدارة المخاطر التشغيلية) على تعزيز كفاءة الاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي.

الفرضيات الفرعية:

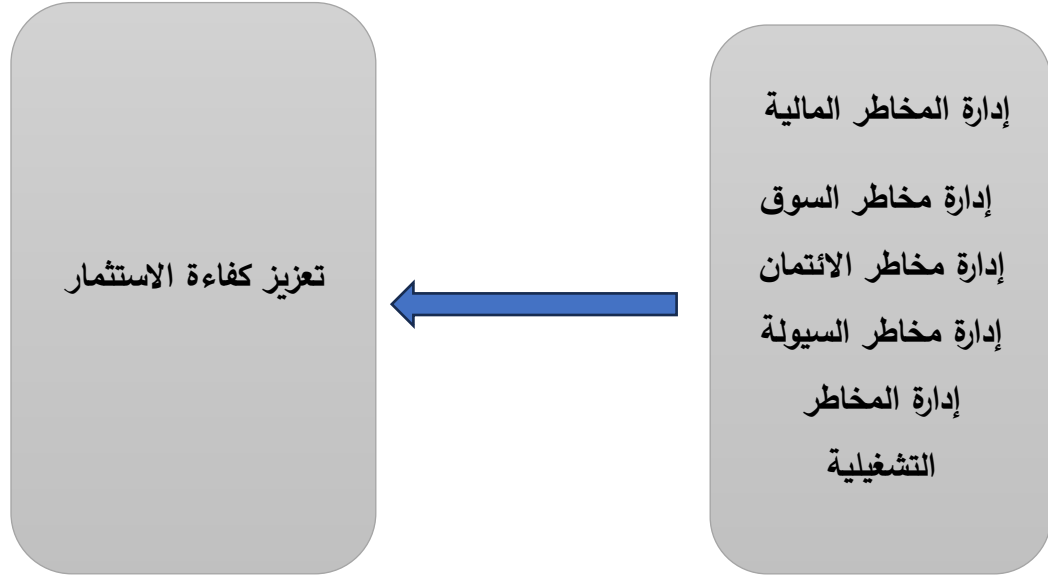
H0-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة مخاطر السوق على تعزيز كفاءة الاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي.

H0-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة مخاطر الائتمان على تعزيز كفاءة الاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي.

H0-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة مخاطر السيولة على تعزيز كفاءة الاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي.

H0-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة المخاطر التشغيلية على تعزيز كفاءة الاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي.

1.5. نموذج الدراسة



المصدر :إعداد الباحث استنادًا إلى الأدبيات السابقة والإطار النظري للدراسة.

1.6. منهجية الدراسة

أولاً: منهج الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لطبيعة الدراسة وأهدافها، إذ سيستخدم هذا المنهج لوصف وتحليل أثر إدارة المخاطر المالية بأبعادها الأربعة (إدارة مخاطر السوق، إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة، إدارة المخاطر التشغيلية) على تعزيز كفاءة الاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي. وسيتيح هذا المنهج للباحث جمع البيانات من الميدان بصورة منهجية ومنظمة، ومن ثم تحليلها إحصائيًا للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم.

وسيتضمن المنهج الوصفي التحليلي شقين أساسيين :الشق النظري الذي سيعتمد على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بإدارة المخاطر المالية وكفاءة الاستثمار لبناء الإطار المفاهيمي للدراسة، والشق

الميداني الذي سيعتمد على تصميم استبانة محكمة وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة لجمع البيانات الأولية، ومن ثم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلتها.

ثانيًا: مجتمع وعينة الدراسة

سيكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإدارات المالية وإدارات المخاطر والاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، والتي يبلغ عددها حوالي (٩٢) شركة تشمل قطاعات البنوك والتأمين والخدمات المالية. ويُقدَّر العدد الإجمالي للعاملين في هذه الإدارات التخصصية بنحو (٤,٦٠٠) موظف وموظفة، وذلك وفقًا للبيانات المتاحة من التقارير السنوية لهذه الشركات وبيانات السوق المالية السعودية.

وستعتمد الدراسة على أسلوب العينة الطبقية العشوائية التناسبية، حيث سيقسم مجتمع الدراسة إلى ثلاث طبقات وفقًا لنوع النشاط المالي (بنوك، شركات تأمين، شركات خدمات مالية)، ومن ثم سيختار عدد متناسب من كل طبقة بما يعكس حجمها النسبي في المجتمع الأصلي. وسيتم تحديد حجم العينة وفقًا لجداول (Krejcie & Morgan, 1970) ليبلغ حجم العينة المستهدفة (٣٥٤) مفردة، مع السعي للحصول على عدد استجابات لا يقل عن (٣٠٠) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي لضمان تمثيل ملائم لمجتمع الدراسة وتحقيق القوة الإحصائية المطلوبة.

ثالثًا: مصادر جمع البيانات

ستعتمد الدراسة على نوعين من مصادر البيانات: المصادر الثانوية التي تشمل الكتب والمراجع العلمية والدوريات المحكمة والرسائل الجامعية والتقارير المالية الصادرة عن هيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي وشركات القطاع المالي، وذلك لبناء الإطار النظري للدراسة ومراجعة الأدبيات ذات الصلة. أما المصادر الأولية فستتمثل في الاستبانة التي سيصممها الباحث كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية من أفراد عينة الدراسة.

رابعًا: أداة الدراسة

ستتكون أداة الدراسة (الاستبانة) من ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية لأفراد العينة (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي، نوع الشركة).

القسم الثاني: محاور المتغير المستقل (إدارة المخاطر المالية) ويتكون من أربعة محاور فرعية بواقع (4) فقرات لكل محور، وذلك على النحو التالي: محور إدارة مخاطر السوق (٤ فقرات)، ومحور إدارة مخاطر الائتمان (٤ فقرات)، ومحور إدارة مخاطر السيولة (٤ فقرات)، ومحور إدارة المخاطر التشغيلية (٤ فقرات)، ليكون إجمالي فقرات المتغير المستقل (١٦) فقرة.

القسم الثالث: محور المتغير التابع (كفاءة الاستثمار) وهو محور أحادي يتكون من (١٠) فقرات تقيس مستوى كفاءة الاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي.

وبذلك يكون إجمالي فقرات الاستبانة (٢٦) فقرة، وستُقاس جميع الفقرات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة = ٥، موافق = ٤، محايد = ٣، غير موافق = ٢، غير موافق بشدة = ١).

خامسًا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

ستُحلَّل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبرنامج (AMOS) للنمذجة بالمعادلات البنائية، وستشمل الأساليب الإحصائية: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة، والتحليل العاملي التوكيدي (CFA) للتحقق من صدق البناء، والإحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية)، ومعامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين المتغيرات، وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) واختبار (T-Test) للكشف عن الفروق وفقًا للمتغيرات الديموغرافية.

سادسًا: حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: ستقتصر الدراسة على دراسة أثر إدارة المخاطر المالية بأبعادها الأربعة (إدارة مخاطر السوق، إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة، إدارة المخاطر التشغيلية) على تعزيز كفاءة الاستثمار.

الحدود المكانية: شركات القطاع المالي السعودي المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) بمختلف فروعها في المملكة العربية السعودية.

الحدود البشرية: العاملون في الإدارات المالية وإدارات المخاطر والاستثمار في شركات القطاع المالي السعودي.

الحدود الزمنية: سيتم تطبيق الدراسة الميدانية خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ٢٠٢٥/٢٠٢٦م.

1.7. الدراسة الميدانية

ستمر الدراسة الميدانية بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى - التصميم والتحكيم: سيقوم الباحث بتصميم الاستبانة في صورتها الأولية استنادًا إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، ثم ستعرض على مجموعة من المحكمين الأكاديميين المتخصصين في مجالات المالية والمحاسبة وإدارة الأعمال (لا يقل عددهم عن ٥ محكمين) للتأكد من صدقها الظاهري وصدق المحتوى، ومدى ملاءمة الفقرات لقياس ما صُممت لقياسه، وستجرى التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظاتهم.

المرحلة الثانية - الدراسة الاستطلاعية: ستطبق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) مفردة من مجتمع الدراسة وخارج العينة الأساسية، وذلك لحساب معاملات الصدق والثبات والتأكد من وضوح الفقرات وسلامة الصياغة اللغوية وملاءمة زمن الإجابة.

المرحلة الثالثة - التطبيق الميداني: سيتم توزيع الاستبانة على أفراد العينة الأساسية البالغ عددها (٣٥٤) مفردة عبر قناتين: التوزيع الإلكتروني باستخدام منصة (Google Forms) لتسهيل الوصول إلى أكبر عدد من المستجيبين في مختلف مناطق المملكة، والتوزيع الورقي المباشر في المقرات الرئيسية لبعض الشركات المستهدفة لضمان معدل استجابة مرتفع.

المرحلة الرابعة - التحليل والنتائج: ستُقرز الاستبانات المستردة وتُستبعد غير المكتملة، ثم ستُدخل البيانات في برنامج (SPSS) وتُعالج إحصائياً باستخدام الأساليب المذكورة سابقاً لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلتها، ومن ثم مناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وصولاً إلى تقديم التوصيات والمقترحات.

1.8. مخطط جانت المشروع المقترح

المرحلة / النشاط	الأسبوع ٢-١	الأسبوع ٤-٣	الأسبوع ٦-٥	الأسبوع ٨-٧	الأسبوع ١٠-٩	الأسبوع ١٢-١١	الأسبوع ١٤-١٣	الأسبوع ١٦-١٥
تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وبناء خطة البحث	■							
مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة	■	■	■					
بناء الإطار النظري للدراسة		■	■					
تصميم أداة الدراسة (الاستبانة)			■	■				
تحكيم الأداة وإجراء التعديلات				■				
تطبيق الدراسة الاستطلاعية وحساب الصدق والثبات				■	■			
توزيع الاستبانة على العينة الأساسية وجمع البيانات					■	■		
إدخال البيانات والتحليل الإحصائي						■	■	
مناقشة النتائج وتفسيرها							■	
كتابة التوصيات والمقترحات							■	

								المراجعة النهائية وإخراج البحث
								تسليم البحث والتحضير للمناقشة

٢. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

٢,١ . المقدمة:

٢,٢ . المتغير المستقل

٢,٣. المتغير التابع

٢,٤. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

٢,٥. الخاتمة

قائمة المراجع

1. الصانع، مها بنت فيصل؛ والحربي، سلمى عويض. (٢٠٢٢). أثر الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي "تداول": دراسة تطبيقية – المملكة العربية السعودية. *مجلة البحوث التجارية*، (1)44، 334.٢٨١-

<https://search.mandumah.com/Record/1233582>

القرمزي، وعد الفارس؛ والشمراني، سارة. (٢٠٢٢). دور إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة بسوق رأس المال بالمملكة العربية السعودية. *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة*، 7(2)، 687.٦٧٥-

<https://asjp.cerist.dz/en/article/212248>

عبيد، راوية بنت رضا. (٢٠٢٣). دراسة تحليلية للعلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك السعودية. *مجلة الديوان العام للمحاسبة*، 4(1)، 48.٣-

<https://www.gca.gov.sa/MagazinesDL/v4i1.pdf>

البشير، إبراهيم فضل الملولي؛ وحسن، عمر السر. (٢٠٢٥). المخاطر الاستثمارية وتأثيرها على صناديق الاستثمار في السوق السعودي. *المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، (33)، 580.٥٦٣-

<https://arabjhs.com/ojs/index.php/a/article/view/1447>

5. Al-Dubai, S. A. A., & Abdelhalim, A. M. M. (2021). The relationship between risk disclosure and firm performance: Empirical evidence from Saudi Arabia. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(6), 255–266. <https://doi.org/10.13106/jafeb.2021.vol8.no6.0255>

6. Hacini, I., Boulenfad, A., & Dahou, K. (2021). The impact of liquidity risk management on the financial performance of Saudi Arabian banks. *EMAJ: Emerging Markets Journal*, 11(1), 67–75. <https://doi.org/10.5195/emaj.2021.221>

7. Ben-Ahmed, K. (2023). Risk management practices and performance: Evidence from Saudi Arabia companies. *International Journal of Membrane Science and Technology*, 10(2), 2453–2460. <https://doi.org/10.15379/ijmst.v10i2.2884>

8. Erin, O., & Bamigboye, O. (2023). Enterprise risk management and investment efficiency: Australian evidence from risk management committees. *Australian Journal of Management*, 49(3), 366–402. <https://doi.org/10.1177/03128962221144513>

